ثانوية المتفوقين والبطريركيّة تطفئان لهيب أجور دورات التقوية في درعا

| درعا - الوطن

استعرت أجـور دورات التقوية الصيفية لكل من شهادتي التعليم الأساسي والتعليم الثانوي بفرعيه العلمي والأدبي في المدارس الخاصة بمحافظة درعا بشكل لافت في السنوات الأخيرة إلى حدود لم يعد يتحمل الأهل أعباءها الباهظة حيث يصل رسم دورة من ٤٥-٥١ ألف ليرة ويعلل أصحاب هذه المدارس أن الأجور العالية ناتجة عن ارتفاع النفقات المترتبة عليها من أجور مدرسين وإداريـين وخدمات، إلا أن المتابعين لواقع عمل تلك المدارس يجدون أن هناك مبالغة في التكاليف إلى درجة تصل إلى حد الاستغلال وهرباً من الاكتواء بلهيب تلك الأجور وجد الأهل ملاذاً في ثانوية المتفوقين التي تنظم دورات تقوية صيفية للتاسع، وقد أوضح مديرها حسام الحريري أن الأجور تكاد تكون رمزية حيث تبلغ ١٢ ألفاً لدورة التاسع لمدة شهرين وبسؤاله عن سبب عدم وجود دورة للبكالوريا بيّن أنه يعود لامتناع المدرسين عن العمل فيها لطمعهم بالأجور المرتفعة لدى المدارس الخاصة والتساهل وعدم إلزامهم بالدورات من التربية، وفي جانب آخر فإن من ليس لديه المقدرة على تحمل تكاليف حتى ثانوية المتفوقين فله ملاذ آخر سهل المنال يتمثل في دورات التقوية التي تقيمها دائرة العلاقات المسكونية والتنمية التابعة لبطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس بالمجان بشكل كامل وتوظف فيها خيرة الكوادر التدريسية.

وفي هذا الشأن ذكر مدير مركز الرعاية الاجتماعية في الدائرة المهندس بشار شديد أنه تم افتتاح دورات تقوية صيفية في مدينة إزرع لتدريس معظم المواد الخاصة بطلاب شهادتي التعليم الأساسي والثانوي العام كما افتتحت نواد صيفية تعليمية ترفيهية لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي وانطلقت منذ يوم أمس بهدف تعويض ما فات على التلاميذ خلال العام المنصرم وتقويتهم بمختلف المواد الصفية بأسلوب شائق ممزوج بأنشطة ترفيهية فنية ورياضية تدفع للإقبال عليها والاستفادة من هذه النوادي، لافتاً إلى أن هذه الدورات والنوادي مجانية ومتاحة لجميع من يرغب في التسجيل فيها، حيث تتكفل البطريركيّة بكامل تكاليفها حرصاً منها على الوقوف إلى جانب المؤسسات التعليمية التربوية العامة في أداء رسالتها النبيلة في تنشئة الجيل التنشئة السليمة.

والأمل بعد ما تقدم أن تمارس دائرة التعليم الخاص في مديرية تربية درعا صلاحياتها في متابعة رسوم المدارس الخاصة للحد من استغلال الطلاب الذين بات البعض يشعر أنه غدا كالسلعة التي يريد الجميع المتاجرة بها دون النظر للعامل الإنساني والتربوي النبيل الذي تتحلى به مهنة التعليم.

تنشيط الاستيراد وخط الشحن البحري مع إيران

القلاع: سورية في المركز ٦١ بين الدول التي تستورد منها إيران

| الوطن

بحث رئيس اتحاد غرف التجارة السورية غسان القلاع مع الملحق التجاري في سفارة جمهورية إيران الإسلامية بدمشق علي كاظميني أمس عدة مواضيع ونقاط تم طرحها في الاجتماع السابق والوقوف على مدى التقدم الذي حصل فيها وإيجاد الحلول اللازمة لبعض النقاط التي طرحت في وقت سابق بتاريخ ١/٦/٢٠١٦ وخاصة منها التي تتعلق بموضوع تنشيط الاستيراد من إيران وذلك تنفيذا لتطبيق اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين إضافة لموضوع تنشيط خط الشحن البحري والتحويل المالي لقيم الصفقات التجارية بين البلدين وموضوع زيارة الوفد التجاري السوري إلى إيران.

ولفت القلاع إلى التقدم الذي حصل في حل النقاط العالقة في المواضيع المذكورة آنفا قائلا لقد عملنا على نقل كل هذه النقاط خلال لقاءات سابقة مع الوزراء السوريين المسؤولين عن حل هذه الأمور وقمنا بطرحها كذلك خلال لقاءاتنا في اليومين الماضيين مع الوزراء في الحكومة السورية الجديدة والذين أبدوا استعدادهم لبذل كل ما يلزم لتعزيز العلاقات التجارية بين البلدين ونحن في الغرفة سنقوم بدعم هذا التوجه أيضاً خلال لقاءاتنا المقبلة مع بقية أعضاء الحكومة السورية والفريق الاقتصادي.

يذكر أن غرفة تجارة دمشق ومن خلال إحدى دراساتها حول العلاقات الاقتصادية والتجارية بين سورية وإيران أشارت إلى الضعف الكبير في حصة إيران من المستوردات السورية قياسا على القدرة الإنتاجية لها قبل أن يحصل تحسن طفيف خلال الفترة الماضية، ترافق هذا التحسن في حصة إيران من المستوردات السورية مع تحسن في ترتيبها بين الدول التي تستورد منها سورية من ٢٨ في عام ٢٠٠٥ وتراجع إلى ٣٦ في عام ٢٠٠٨ ثم يقفز إلى ٢١ في عام ٢٠١٠.

الجدير بالذكر الإمارات العربية تستحوذ على الحصة الأكبر بفارق كبير عن أقرب منافسيها، وتتقارب بعد ذلك الصين وألمانيا ويقع ترتيب سورية في المركز ٦١ من حيث الدول التي تستورد منها إيران وهذا مؤشر على ضعف العلاقة التجارية بين البلدين وعدم تلاؤمها مع التصريحات المعلنة من الحكومتين حول أهمية تعزيز التبادل التجاري بين سورية وإيران، وخلال الأزمة قامت إيران بفتح خط ائتماني مع سورية بقيمة ٣ مليارات دولار وبالتالي خلال فترة الأزمة ومع ٣ مليارات دولار أصبحت إيران هي الشريك التجاري الأولى لسورية من خلال المستوردات.

الحرة لا تأكل من ثدييها

العلبي لـ«الوطن»: ارتفاع ملحوظ في شبكات الدعارة

| محمد منار حميجو

قال المحامي العام بريف دمشق ماهر العلبي: إن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في شبكات الدعارة لافتاً إلى أن العدلية ضبطت العديد منها ولا سيما في الفترة الأخيرة على حين اعتبر رئيس غرفة الجنايات بمحكمة النقض أحمد البكري أن تفرق الأولاد عن الأهل سبباً في ارتفاعها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن العلبي أن العامل الأساسي لانتشار شبكات الدعارة في العديد من المناطق يعود إلى الفقر إضافة إلى الكثافة السكانية في بعض المناطق في دمشق وريفها.

وأكد العلبي أنه من خلال التحقيق مع الأشخاص المضبوطين تبين أن هناك الكثير ممن استغلوا الوضع التي تعانيه بعض الفتيات من الحاجة إلى المال للعيش في ممارسة الدعارة وهذا ما يعد نوعاً من الاتجار.

وأشار العلبي إلى أن جريمة الدعارة موجودة من قبل الأزمة إلا أن المرحلة الراهنة بكل تأكيد لعبت دوراً بارزاً في رفع نسبة هذه الجرائم الخطرة على المجتمع مؤكداً أن الجهات المختصة بما في ذلك القضاء بالتعاون مع وزارة الداخلية استطاعت إلى حد كبير ضبط الكثير من الحالات إضافة إلى ملاحقة العديد من الشبكات وذلك بهدف القضاء على أي ظاهرة من هذه الظواهر التي تهدد المجتمع بشكل كبير.

وأوضح العلبي أن العامل الأخلاقي في مثل هذه الجرائم يلعب دوراً كبيراً ومن ثم فإن هذا يحتاج إلى توعية المجتمع ولا سيما الشباب والشابات المراهقين في عدم الانجرار وراء كل من يدعو إلى مثل هذه الأعمال.

وأشار العلبي إلى أن القانون السوري اعتبر جريمة الدعارة جنحوية الوصف أي من اختصاص محكمة بداية الجزاء وفق ما نص عليه القانون الخاص بمكافحة الدعارة الصادر في عام ١٩٦١، لافتاً إلى أن المشرع السوري وضع قانون خاص بهذه الجرائم لخطورتها الكبيرة وخصوصاً أن فيها نوعاً من الاستغلال والابتزاز كما يحدث مع بعض الفتيات.

وأكد رئيس غرفة الجنايات بمحكمة النقض أحمد البكري أن جرائم الدعارة ارتفعت بشكل واضح ولعدة أسباب منها أن هناك الكثير من الأسر تفرقت فالأولاد في مكان والأهل بمكان آخر وخصوصاً إذا كانت الفتاة قاصر تحت سن الثامنة عشرة فإنها لا تجد من يصرف عليها.

وأضاف البكري لـ«الوطن»: الكثير من القاصرات يمارسن الدعارة وإن هناك المطالبات من الناس بالنزول للشارع لضبطهن ولا سيما أنهن صغيرات لم يتجاوزن السن القانونية.

وأوضح البكري أن جريمة الدعارة تختلف عن المصاحبة أو ما تسمى بالقانون الخليلة مبيناً أن الأولى لا بد أن تتقاضى المال مقابل فعلها وتكون عادة لديها بينما الثانية قد يتخذ شخص صاحبة له وهذا لا نص واضحاً في القانون بتجريمها إلا في حال كانت الصحبة في بيت الزوجية واشتكى عليها زوجها.

وقال البكري: إنه لا داعي لتعديل القانون الخاص بمكافحة الدعارة باعتبار أن لكل جريمة لها ظروفها، مشيراً إلى أنها من الجرائم الأخلاقية.

البكري لـ«الوطن»: المصاحبة غير الدعارة حسب القانون

قصص من المضبوطين

مرت (ر- ع) بظروف اجتماعية صعبة والدها طلق والدتها وهجر ابنته التي دفعتها ظروف الحياة إلى العمل كوفيرا وأثناء عملها تعرفت على العديد من البنات اللواتي دفعنها إلى العمل في مجال الدعارة علماً أنها لم تبلغ العشرين من عمرها.

بينما دفع الزواج المبكر وقسوة معاملة الزوج لـ(س- ج) إلى البحث عن مستقبلها فهربت من زوجها إلى دمشق وفيها بدأت تبحث عن أي مورد رزق لها فبدأت تعمل في أحد المطاعم فتعرف إليها أحد الأغنياء ودفعها إلى العمل في هذا المجال.

خط إنتاجي جديد لمخابز اللاذقية في «الجوزية»

| اللاذقية- عبير سمير محمود

رغم قلة الطلب على مادة الخبز خلال شهر رمضان إلا أن عمل المخابز لم يتوقف والإنتاج تجاوز المخطط الإنتاجي بنسبة عالية كما أكد مدير المخابز الآلية باللاذقية المهندس سعيد عيسى بتصريح خاص لـ«الوطن» مبيناً: لوحظ خلال شهر الصيام انخفاض بالطلب على مادة الخبز مقارنة بالأشهر الأخرى، فقد بلغ كامل الإنتاج خلال شهر حزيران الذي صادف معه شهر رمضان المبارك ٢٠٥,٢٢ طن على حين كان المخطط الإنتاجي ٣٦٠٠ طن بواقع نسبة تنفيذ ١٤٤,٥٨٪ الشهر الماضي.

مضيفاً: الإنتاج مستمر وجميع مستلزمات الإنتاج متوافرة ولا زيادة على أسعارها فواقع الرغيف جيد ومؤمن ولا يوجد أي نقص في أي من المواد سواء الخميرة أم الدقيق التمويني في جميع أفران محافظة اللاذقية.

من جهة ثانية أشار عيسى إلى البدء بتركيب (بيت نار) لخط جديد في مخبز خربة الجوزية الآلي وذلك لدعم خطوط الإنتاج فتصبح ١٧ خطاً في المحافظة.

ارتفاع الآجارات يثقل كاهل المهجرين

٥٥ ألفاً آجار بيت في الضواحي

| الوطن

الحديث عن التكافل الاجتماعي والتعاضد والمساعدة لم تكن سوى شعارات براقة خلال الأزمة التي ما زالت تعصف بالسوريين ويستخدمها البعض لتحقيق غايات ومآرب شخصية بين الحين والآخر.

والحقيقة ومن دون مقدمات فقد وصلت عقود الآجار إلى أرقام فلكية لم يعد يستطيع المواطن معها تحملها، حتى إن كثيراً من العوائل يدفعون كامل رواتبهم لقاء عقد آجار لمنزل صغير في منطقة شعبية أو منطقة سكن عشوائي قريبة من المدينة، ويبدو أن الحال واحدة بين جميع المحافظات من حيث ارتفاع الآجارات مع ميزة إضافية للمناطق الآمنة.

واللافت وحسب ما يؤكده الكثير ممن التقيناهم أن الرحمة والإنسانية قد غابت وماتت في قلوب أصحاب العقارات والمكاتب، فهذا (أبو محمد) يقول: إنه اضطر للخروج من بيته تحت تهديد الجماعات الإرهابية المسلحة واضطر للآجار في جديدة عرطوز البلد عام ٢٠١٣ وكان المبلغ المتفق عليه ١٥ ألف ليرة لمنزل لا يتجاوز مساحته ١٠٠ م٢، وبعد سنة تم رفع المبلغ لـ٢٥ ألفاً ثم لـ٣٥ واليوم المبلغ ارتفع إلى ٥٥ ألف ليرة وإلا فعليه الإخلاء وترك المنزل والبديل دائماً جاهز من المحافظات الشمالية والشرقية.

أما في جديدة الفضل وهي منطقة شعبية وآجاراتها أقل من جديدة البلد أيضاً نجد أن الآجارات ارتفعت إلى حد غير معقول ورغم أن كثيراً من العوائل تربطها صلات عشائرية أو قرابة أو معرفة بحكم صغر محافظة القنيطرة، فقد ضرب البعض عرض الحائط بتلك العلاقات وقفزت الآجارات من ٥ آلاف ليرة إلى ٢٥-٣٠ ألفاً رغم أن البعض رفض في بداية الأزمة تقاضي أي مبلغ من العوائل المهجرة والأكثر أن البعض قدم السكن والطعام والكساء والفرش كبادرة عن مدى التعاضد والتآخي التي تربط السوريين، ولكن يبدو أن الواقع الاقتصادي قد فرض نفسه على الكثيرين، ولكن أن تصل الأمور إلى طلب مبالغ كبيرة فهذا أمر لا يقبله عقل أو منطق.

وتقول السيدة أم أحمد: إنها ونتيجة تهجيرها من بلدتها اضطرت إلى السكن مع أقاربها وإخوتها ولديها ستة أولاد وعلى أمل العودة القريبة إلى بيتها وها هي الأيام تمضي وثلاث سنوات من التهجير القسري واليوم تدفع ٥٥ ألف ليرة لملحق في الطابق الخامس، وتقول إن زوجها لا يعمل وإنما الأولاد وبأعمال حرة وأيام كثيرة يبقون بلا طعام، وقد حاولت البحث عن منزل بديل ولكن لا يوجد وإن وجد فالطلب أكبر من الواقع.

المحامي أحمد شاهين يقول: لا قانون ملزماً حول عقود الآجار ويخضع للاتفاق بين الطرفين، والعقد شريعة المتعاقدين، ولكن ذلك لا يمنع أن تكون هناك رأفة ورحمة من المؤجر والحصول على مبالغ معقولة في ظل الأوضاع والظروف الراهنة.

أما صاحب مكتب عقاري فيؤكد أن قدوم أبناء المحافظات الشمالية والشرقية واستقرارهم في محيط دمشق ودفع مبالغ كبيرة لاستئجار أو لشراء منازل جاهزة، دفع الكثير من أصحاب العقارات لرفع الآجارات من دون مراعاة للعقد المبرم معهم.

٨١ مقرراً صدرت نتائجهم في كلية الاقتصاد بدمشق.. ونتائج كل المواد تصدر حتى نهاية الشهر

غانم لـ«الوطن»: خطة درسية جديدة بتحديث مناهج أكثر من ٧٠ مقرراً في الكلية

| فادي بك الشريف

كشف عميد كلية الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور عدنان غانم في تصريح لـ«الوطن» عن دراسة تقوم بها الكلية لإعداد خطة درسية جديدة تشمل أكثر من ٧٠ مقرراً في الكلية من أصل ١٣٢ مقرراً مؤتمتاً وتقليدياً وذلك ضمن توجيهات وزارة التعليم العالي وجامعة دمشق بمواكبة المناهج للتطورات الحاصلة لتنسجم مع كليات الاقتصاد في الجامعات الدولية، مشيراً إلى أن الهدف من ذلك هو إجراء عملية رصد كامل للمناهج بغية تحديثها على أن تشمل المواد القاعدية في السنتين الأولى والثانية، والمقررات التخصصية في السنتين الثالثة والرابعة.

وقال غانم: إن هذه الدراسة وعملية التطوير للمناهج ستتم عبر لجنة مؤلفة من أساتذة مختصين في الكلية مع الإشارة إلى أن آخر عملية تحديث تمت في الكلية في عام ٢٠٠٨ وأصبح من الضرورة إجراء عملية المسح والرصد الكامل للمواد، على أن يتم دراستها واتخاذ الإجراءات اللازمة ليكون في الكلية خطة درسية جديدة يتم اعتمادها بعد الانتهاء من الدراسة من المجالس المختصة ومن ثم ترفع لمجلس التعليم العالي بغية اعتمادها وتكون موائمة للتطورات الحاصلة وتنعكس إيجاباً على وضع الكلية.

وفي إطار متابعة الامتحانات ونتائج المقررات التقليدية والمؤتمتة، كشف عميد الكلية أن كلية الاقتصاد من أوائل الكليات التي تصدر نتائج مقرراتها، مبيناً أنه حتى تاريخه تم تسليم وإعلان نتائج أكثر من ٨١ مقررا في الكلية من أصل ١٣٢ مقررا، مؤكداً أنه حتى نهاية الشهر تكون كل المواد قد صدرت وهناك متابعة للموضوع وسلاسة وسرعة قي إصدار النتائج ضمن توجيهات رئاسة جامعة دمشق وكي يتسنى للطالب معرفة وضعه، لافتا في سياقه إلى أن هناك أكثر من ١٠ مواد حالياً تم تسليمها من أساتذة المقررات ويتم إجراء عملية الرصد عليها وجمع الدرجات والتأكد منها ليصار إلى إصدارها وإعلان نتائجها قريباً، ذاكراً أن الإسراع في صدور المقررات يأتي بعد تكليف قسم الرصد والامتحانات متابعة هذا الأمر وتفرغه لذلك فترة تقديم الطلاب للامتحانات.

كما أشار الدكتور غانم إلى أنه في حال كانت نسبة بعض المقررات دون الـ٢٠٪ يتم وضع مبررات لانخفاضها من أستاذ المقرر ضمن تقرير يوصف حال المادة وأسباب انخفاضها، وعلى الأغلب يتم رفع النسبة لما فوق الـ٢٠٪ عن طريق عملية تثقيل المقرر عبر رفع درجات الأسئلة التي تتضمن نسبة أقل في الإجابة عنها أو يتم حذف بعض الأسئلة في بعض الأحيان وذلك عبر متابعة من الأساتذة المختصين.

وبيّن عميد الكلية أن امتحانات التعليم النظامي انتهت، وتم ضبط ١٥ حالة غش وتلاعب من بعض الطلاب واتخاذ الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع أساتذة المقررات والعاملين في الكلية وطلاب الدراسات العليا، ذاكراً أن أكثر من ١٢ ألف طالب وطالبة تقدموا لامتحانات التعليم النظامي.

وفي إحصائية عن أعداد الطلاب المسجلين في الاقتصاد للعام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ حسب الجامعة والسنة الدراسية والاختصاص فتقدر بـ١٥٨٦١ طالب وطالبة شملت اقتصاد دمشق وحلب والفرات ودرعا والقنيطرة، حيث قدر مجموع الطلاب في السنة الأولى بـ٤٠٧٥ طالباً، و٣٤٥١ طالباً في السنة الثانية، وفي مقارنة مع عدد الطلاب للسنتين الثالثة والرابعة، فقد قدر عدد الطلاب بـ٩٤٠ في المحاسبة بالسنة الثالثة، و١٦١٩ في المصارف، و٨٩٥ في إدارة الأعمال و٩٦ في قسم الاقتصاد، وفي السنة الرابعة قدر العدد بـ٢٤٥٧ في المحاسبة و١٣٤٨ طالباً في المصارف، و٨٣٩ في إدارة الأعمال و١٦٣ في الاقتصاد.

وأوضح غانم أنه يتم التحضير لامتحانات التعليم المفتوح بـ٢٤ الشهر الجاري عبر برنامجي المحاسبة وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يقدر عدد الطلاب المسجلين على هذين البرنامجين بأكثر من ٦ آلاف طالب وطالبة ويتم التنسيق مع إدارة التعليم المفتوح والكلية بانتظار قوائم الأسماء.